

Working Woman Orientations for Fixing the Ideal Number of Family Members.

– A field study applied on sample of women working in Riyadh city –

Suoad Abdulaziz Almadani

King Saud University || KSA

Abstract: This study is considered one of the descriptive studies that seeks to identify the attitudes of working women towards determining the optimal size of the family. It also uses the social survey method in the sampling method, through the use of a random sample for a group of female employees in a number of schools affiliated with the Supervision Office in the south of Riyadh. The sample size was 152 female employees from all schools. The researcher used a tool (questionnaire) to collect data as a tool consistent with the nature of the method used. From the results of the study, it was found that the average optimal number for both males and females is (3) children. It was also found that there is some agreement among the study sample on the social and economic factors affecting the size of the family.

Keywords: Attitude, Working Women, Family Size, Social Factors, Economical Factors.

العوامل المؤثرة على اتجاهات المرأة العاملة نحو تحديد الحجم الأمثل للأسرة

– دراسة ميدانية مطبقة على عينة من النساء العاملات في مدينة الرياض –

سعاد بنت عبد العزيز المدني

جامعة الملك سعود || المملكة العربية السعودية

المستخلص: تعتبر هذه الدراسة من الدراسات الوصفية والتي تسعى إلى التعرف على اتجاهات المرأة العاملة نحو تحديد الحجم الأمثل للأسرة، كما أنها تستخدم منهج المسح الاجتماعي بطريقة العينة، من خلال استخدام العينة العشوائية لمجموعة من الموظفات في عدد من المدارس التابعة لمكتب الإشراف في جنوب مدينة الرياض، وقد بلغ حجم العينة 152 موظفة من جميع المدارس. وقامت الباحثة باستخدام أداة (الاستبانة) لجمع البيانات باعتبارها أداة تتفق وطبيعة المنهج المستخدم. تبين من النتائج التي توصلت إليها الدراسة أن متوسط العدد الأمثل لكلاً من الذكور والإناث هو (3) أطفال، كذلك تبين أن هناك موافقة إلى حد ما بين أفراد عينة الدراسة على العوامل الاجتماعية والاقتصادية المؤثرة على حجم الأسرة.

الكلمات المفتاحية: الاتجاه، المرأة العاملة، حجم الأسرة، العوامل الاجتماعية، العوامل الاقتصادية.

المقدمة.

اهتم الانسان بمسألة الإنجاب والتكاثر منذ القدم، وتجلى هذا الاهتمام في مظاهر متعددة، فحمدت المرأة الولود وتمّ التفاحر بكثرة الأولاد، وجاءت النصوص الدينية والأقوال المأثورة تؤكد أهمية الخصوبة والإنجاب بالنسبة للمجتمعات الإنسانية، والتصقت ظاهرة العقم بالكره والمقت، بل عدت مصيبة تلحق بالإنسان ذكراً كان أم أنثى، حيث سعت البشرية منذ البدايات الأولى إلى معالجة العقم بكافة الطرق، سواء العلمية منها أو الدينية أو تلك القائمة على السحر والخرافة والغيبية (أبو عيانة، 1984م). ويعزى سبب هذا الاهتمام الكبير بعملية الإنجاب والتكاثر

بالمقام الأول إلى غريزة الأمومة والأبوة التي جُبل عليها الإنسان منذ الخليقة، والتي قد تشبع - هذه الغريزة - أو تتحقق بإنجاب طفل أو اثنين، أما الرغبة في إنجاب عدد كبير من الأطفال، فمن الممكن أن تعود لأكثر من سبب لعل أهمها:

- 1- تعويض النقص الحاصل في عدد الأولاد نتيجة لارتفاع معدلات الوفيات، ويسود هذا النمط في المجتمعات النامية والفقيرة.
- 2- ضمان لشيخوخة الأبوين، سواء من الناحية المادية (الاقتصادية) أو من الناحية المعنوية.
- 3- انتشار نظام العائلة الممتدة الكبيرة، واستمرار أهمية دور الأولاد في اقتصاديات الأسرة، ويشيع هذا النمط في المجتمعات الزراعية والتقليدية.
- 4- الاعتزاز والتفاخر والشعور بالزهو بكثرة الأطفال، وتحقيق المكانة الاجتماعية المرموقة والهيبة والنفوذ والقوة للأسر التي تنجب أكبر عدد من الأطفال.

إلا أن الاهتمام بالعملية الإنجابية وما يلازمها من ميول ورغبات بإنجاب أكبر عدد من الأطفال لم يدم طويلاً، إذ بدأ الطلب على الأطفال بالتناقص، وأول ما ظهر هذا التناقص في أوروبا الغربية في أواخر القرن التاسع عشر نتيجة للتقدم الاقتصادي والاجتماعي الذي أعقب الثورة الصناعية، حيث زاد وفرة الإنتاج الزراعي وتوسع الإنتاج الصناعي توسعاً كبيراً، وأصبح بين القارات سهلاً، وتوفرت فرص العمل والتحق الأفراد بالمؤسسات والمصانع على اختلافها، إضافة لما حدث من تقدم ملحوظ في التكنولوجيا الطبية (رزيق، 1987م).

ونتيجة للعوامل السابقة مجتمعة فقد ازداد الدخل، وارتفع مستوى التعليم، وتحسنت الأحوال الصحية وانخفضت معدلات الوفاة وارتفع معدل البقاء، وكل هذه العوامل أدت إلى زيادة عمليات تفكيك وتحطيم دور الأسرة الممتدة وبروزها كوحدة اقتصادية اجتماعية مستقلة ومنعزلة نسبياً، مما مهد لزيادة تحولها إلى أسرة نووية صغيرة الحجم. وقد عملت جملة التغيرات هذه على زيادة وتيرة الاتجاهات نحو الموازنة بين عدد أولادها من جهة وبين مواردها المتاحة من جهة أخرى أملاً في الحصول على مستوى أعلى من الرخاء والرفاه الاجتماعي الذي تطمح إليه الأسرة، خاصة بعد انتشار وتوافر مضلة الضمان الاجتماعي للسكان، فضلاً عن تنامي ظاهرة خروج المرأة إلى سوق العمل، والذي أدى إلى ازدياد حدة الاحتدام والصراع بين أدوار المرأة التقليدية وأدوارها الجديدة (كعاملة) وما يترتب عليه من مضاعفة جهودها من أجل التوفيق بين العمل وإنجاب الأطفال (الخولي، 1984م).

مشكلة الدراسة:

كانت الأسرة الكبيرة في السابق مطلباً أساسياً ومصدراً للفخر، وكان الأولاد وخاصة الذكور، مصدر عون كبير للعائلة، وعزوة للقبيلة، وكان إنجاب أكبر عدد من الأولاد هو ما تصبو إليه أغلب العائلات، وأبرز ما ساعد على تحقيق ذلك تفرغ الأم التام للبيت ورعاية الأبناء، ولم يكن لديها مسؤوليات إضافية خارج البيت. غير أن هذا التوجه الأسري تغير باتجاه عكسي الآن، مع زيادة مسؤوليات الحياة ومتطلباتها وأعبائها المادية والمعنوية، وزيادة حجم الضغوطات الملقاة على عاتق الزوج والزوجة على حد سواء، كما انحسرت في الحياة المدنية الكثير من المفاهيم والمعتقدات بما فيها مفهوم "الأسرة الكبيرة" وإن كان لا يزال هذا المفهوم قائماً في بعض القرى والبادية.

ونتيجة لزيادة حجم الضغوط الاقتصادية، اتجه الكثير من النساء للعمل وأخذن على عاتقهن مساعدة أزواجهن في تحمل مسؤولية البيت، ومن ناحية أخرى اتجه الكثير من النساء للعمل من أجل تحقيق ذاتهنّ وخوض

غمار الحياة والمسؤولية بإرادتهن دون خضوعهن لتأثير أية ضغوط، وفي الحالتين فإن المرأة الزوجة والأم اضطرت لقضاء كثير من وقتها وجهدها خارج البيت، ولم يعد تفرغها الكامل يقتصر على العناية ببيتها وأولادها. وإن كان مفهوم الأسرة الصغيرة يرتبط بعدة عوامل أفرزتها ضغوطات ومسؤوليات لم تكن موجودة سابقاً، وإن كان كثير من الأزواج وزوجاتهم متفقين منذ البداية على الاكتفاء بأسرة صغيرة، فإن عمل المرأة في زمننا هذا قد أخذ حيزاً كبيراً في مفهوم "الأسرة الصغيرة" أو "الأسرة النووية" وكان له دور كبير بل ربما الأكبر في تقليص حجم الأسرة وإنجاب عدد محدود من الأولاد.

وتشير الدراسات السابقة إلى الأثر الفعلي الذي يمكن أن يحدثه دخول المرأة وخروجها من سوق العمل على نمط فترات المباحة بين المواليد، وتحديد مدى إسهام حالة عمل المرأة في وضعها أمام قرارات حاسمة فيما يتعلق بسلوكها الإنجابي (نتيجة زيادة خبرتها التي تتنافس مع أدوارها التقليدية كأم وزوجة) ودفعها نحو تخفيضه، بهدف البقاء في سوق العمل باعتبار أن إنجاب الأطفال لا يسهم في زيادة حدة المنافسة على وقت الأم غير العاملة، ولا يترتب عليه تكلفة عالية، بل إن منافع إنجاب الأطفال قد تفوق تكلفتهم في كثير من الأحيان بسبب المكاسب المعنوية التي يمكن أن تجنيها نتيجة إنجاب الأطفال وخاصة الذكور منهم (كرادشة، 2007).

كما تؤكد الأدبيات الديموغرافية إلى وجود علاقة قوية بين الزيادة في الدخل وخفض مستوى الخصوبة السكانية، فبينما كان ينظر إلى الأطفال في الماضي كمصدر رزق لأبائهم، أصبح ينظر إليهم كمصدر تكلفة ونفقة متزايدة نتيجة لسن قوانين التعليم الإلزامي ومنع استخدام الأطفال كأيدي عاملة وغيرها من القيود التي حالت دون الاستفادة من إنتاجية الأطفال. وقد صاحب انخفاض الخصوبة تاريخياً، ازدياداً في معدل دخل العائلة، كما أن ارتفاع دخل الأفراد قد يلزمه تغييراً كبيراً في أذواقهم ومواقفهم وتطلعاتهم الذاتية، بحيث جعلهم أكثر رغبة في الرفاه والاستفادة مما تتيحه التنمية من تسهيلات وخدمات، كما وقد أسهم الدخل في زيادة خبرات الأفراد ومعارفهم بشكل يتناقض مع كثرة الإنجاب (عثمان، 1986).

ويشير خمش (2005) إلى أن عمل المرأة قد تطلب تقليص عدد أفراد الأسرة بحيث وصلت المرأة العاملة إلى إدراك وقناعة بأن حجم الأسرة الكبير سيعيق نجاحها المهني من جهة، ويؤثر على قدرة الأسرة في تقديم الرعاية الكاملة لأطفالها، خاصة مع تغير متطلبات ومسؤوليات المعيشة الحديثة.

ويضيف "إن تقليل الإنجاب في الوقت الحالي وتحديد حجم الأسرة، يعد عاملاً أساسياً في تكيف الأسرة مع الظروف المعاصرة، كما يعتبر عاملاً مساعداً في قيام الأم والأب على حد سواء بأداء واجباتهما بشكل أفضل وتوفير مستوى معيشة أفضل للأبناء (الاقتصادية، 2005).

وبناءً على ذلك فقد تحددت مشكلة الدراسة في تساؤل رئيسي مؤداه: ما العوامل المؤثرة على اتجاهات المرأة السعودية العاملة نحو تحديد الحجم الأمثل لأسرتها؟

تساؤلات الدراسة:

- 1- ما الحجم الأمثل للأسرة بالنسبة للمرأة العاملة؟
- 2- ما أهم العوامل الاجتماعية المؤثرة على حجم الأسرة؟
- 3- ما أهم العوامل الاقتصادية المؤثرة على حجم الأسرة؟
- 4- هل توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين خصائص المرأة العاملة (العمر، درجة التعليم، درجة التدين، عدد ساعات عمل المرأة) والاتجاه نحو الحجم الأمثل للأسرة.

أهمية الدراسة:

تتجلى أهمية الدراسة الراهنة في مجموعة من الاعتبارات التي تشكل في ذات الوقت مبررات إجرائها، وذلك على النحو التالي:

- 1- إلقاء المزيد من الضوء على موضوع حجم الأسرة في المملكة لندرة ما كتب عنه.
- 2- ندرة البحوث المهمة بدراسة حجم الأسرة الأمثل بالنسبة للمرأة العاملة، خصوصاً في الوقت الراهن الذي أصبح للمرأة فيه دور فاعل في عملية التنمية.
- 3- كون هذه الدراسة أول دراسة (على حسب علم الباحثة) تهتم بدراسة العوامل المؤثرة في اتجاهات المرأة العاملة نحو تحديد الحجم الأمثل لأسرتها.
- 4- دراسة حجم الأسرة يعطي مؤشراً عن معدلات التغير في هذا الحجم مما يساعد على تقدير عدد أفراد الأسر في المستقبل.
- 5- حجم الأسرة يساعد على فهم تركيب الأسرة وتحليلها وهل هي أسرة نووية أو أسرة ممتدة أو أسرة مركبة (جماعية) وأي نمط من هذه الأسر يكون هو الغالب في المجتمع.

2- الإطار النظري والدراسات السابقة.

أولاً- الإطار النظري:

لقد واجه العلماء صعوبة في فهم السلوك الإنجابي لدى البشر، مما حدا بهم إلى وضع النماذج والنظريات التي تساعد على تبسيط الواقع وتفسيره وفهمه، وفيما يلي استعراض لبعض هذه النظريات، وهي كالتالي:

1- نظرية التحول الديموغرافي:

تعد نظرية التحول الديموغرافي Demographic Transition Theory من أكثر النظريات الحديثة شيوعاً واستخداماً في الدراسات السكانية، وتعطي إطاراً نظرياً يساعد على فهم اتجاهات السكان والتغيرات السكانية ولقد ظهر هذا التصور النظري في بداية القرن العشرين ويشير إلى أثر معدلات المواليد والوفيات على السكان وعلى التوزيع العمري ويستند التعرض الكلاسيكي للنظرية إلى تجربة الدول الأوروبية الغربية والتي مرت بثلاث مراحل تطورية اتصفت المرحلة الأولى بمعدلات خصوبة مرتفعة ومعدلات وفيات مرتفعة (خاصة وفيات الأطفال) واستمرت معدلات المواليد مرتفعة في المرحلة الثانية، بينما انخفضت معدلات الوفيات ثم تبدأ المرحلة الثالثة حيث يعود التوازن بين معدلات الخصوبة والوفيات كنتيجة لمجموعة من العوامل الاجتماعية والاقتصادية والبيئية المركبة. (Sen, 1994). وتفسر النظرية الديموغرافية تلك التغيرات السكانية بتغيرات بنائية تتضمن تغيرات اقتصادية واجتماعية وسلوكية (McCarthy, 16- 7: 2001) وينظر إلى الاتجاهات الديموغرافية وخاصة انخفاض معدلات الخصوبة على أنها استجابة لتغيرات بنائية متباينة نتيجة لعملية التحديث. Modernization.

ويمكن الربط بين هذه النظرية وهذه الدراسة من خلال النظر إلى تطور المجتمع السعودي حيث بدأت معدلات الوفيات في الانخفاض نتيجة لتحسن الخدمات الصحية وفي المقابل لاتزال معدلات المواليد مرتفعة نسبياً حيث تبلغ (4.2) مولود لكل امرأة في حين ان متوسط الخصوبة على المستوى العالمي هو (2.7) مولود لكل امرأة، لذلك يمكننا القول كمجتمع نامي أننا لا زلنا في المرحلة الثالثة من مراحل التحول الديموغرافي.

2- نظرية تدفق الثروة لكالدويل (1976م):

وترى هذه النظرية أن انخفاض الخصوبة يظهر عندما تتقلص العلاقات الأسرية نحو الأسرة البيولوجية، وتراجع سلطة الكبار، وخاصة الذكور منهم. وينتج هذا التحول في نظر كالدويل عن عملية التنمية الاجتماعية-الاقتصادية التي تحول نظام الإنتاج الاقتصادي من نظام عائلي إلى نظام السوق. وهكذا فإن اتجاه تدفق الثروة في هذه المرحلة يصبح عكسياً أي من الآباء إلى الأبناء، مما يترتب عليه أن تزداد تكلفة إنجاب الأطفال، ويصبحوا عنصر تكلفة وليس عنصر منفعة. (كرادشة، 2009م، 63).

ومن خلال هذه النظرية يمكن القول بأن تدفق الثروة في مجتمعنا يكون من جيل الكبار إلى جيل الصغار وذلك بسبب انتشار التعليم وارتفاع مستوى تعليم المرأة العاملة على وجه الخصوص، فالأطفال أصبحوا أكثر تكلفة وأقل إنتاجاً لذلك انخفضت مستويات الخصوبة في المجتمع السعودي.

3- نظرية انخفاض الوفيات:

من أشهر رواد هذه النظرية مي (May)، سميث (Smith)، وهي (Heer) حيث عالجت هذه النظرية ظاهرة الخصوبة بالاعتماد على مفهوم انخفاض مستويات الوفيات، والتي ترتب عليها زيادة الرغبة لدى الأزواج في الإبقاء على طفل واحد على الأقل حتى سن شيخوختهم واعتباره صمام أمان في حالة المرض أو الشيخوخة، إضافة لاعتبارات اجتماعية اقتصادية ثقافية مختلفة. (بودقي وخوري، 2002م).

ربط النظرية بالبحث: أنه كلما انخفضت نسبة وفيات أطفال المرأة العاملة كلما قلّ إنجابها للأطفال واتجاهها نحو استخدام وسائل ضبط الحمل، على عكس إذا ازدادت نسبة وفيات أطفال المرأة العاملة فإنه يزداد عدد إنجابها للأطفال بهدف التعويض عن الوفيات.

ثانياً- الدراسات السابقة:

- توصلت (عزيز، 1981م) في دراستها حول: "عمل المرأة وأثره على دورها في الأسرة: دراسة اجتماعية ميدانية على النساء العاملات وغير العاملات في مدينة بغداد" إلى مجموعة من النتائج من أبرزها ما يلي: أن الزوجات العاملات أكثر مشاركة في اتخاذ القرارات الأسرية من غير العاملات، كذلك ارتفاع نسبة موافقة أزواج العاملات لزوجاتهم بالعمل، بعكس أزواج غير العاملات الذين يفضلون أن تعمل زوجاتهم خارج البيت، كما أن التفاهم بين المرأة العاملة وزوجها أكثر من غير العاملة مع زوجها، وأخيراً المرأة العاملة تميل لاستخدام وسائل تنظيم الأسرة بنسبة تفوق المرأة غير العاملة .
- درس (لطفي، 1988م) العلاقة بين حجم الأسرة والمستوى الاجتماعي، والاقتصادي في مدينة الرياض، واتضح أن هناك علاقة عكسية بين حجم الأسرة والمتغيرات الاجتماعية، والاقتصادية، والمتمثلة في المستوى التعليمي، ومستوى الحي، وملكية المسكن، ومهنة رب الأسرة، والدخل، وعدم وجود علاقة بين المسكن ومستوى الخصوبة. كما كشفت الدراسة عن وجود تباين بين العدد الفعلي للمواليد والرغبة، فغالبية مجتمع الدراسة يرون أن العدد المثالي من ثلاثة إلى أربعة مواليد، بينما العدد الفعلي من خمسة إلى ستة.
- قام (أبو صبيحة، 1989م) بدراسة أنماط الخصوبة والعوامل المؤثرة فيها، فوجد أن التباين في المستويات الاجتماعية والاقتصادية فيما بين المدن الأردنية أدى إلى تباين في مستويات الخصوبة. كما كشفت الدراسة عن وجود علاقة عكسية بين مستويات الخصوبة والتعليم، ونوع المهنة، والدخل. وتبين من الدراسة أن أهم العوامل الاجتماعية والاقتصادية المؤثرة في الخصوبة المستوى التعليمي للأم والأب، ثم مهنة الأم والأب وبعدها جاء مستوى الدخل.

3. منهجية الدراسة.

نوع الدراسة: تندرج هذه الدراسة ضمن ما يعرف بالدراسات الوصفية Descriptive Analysis Study والتي تسعى إلى التعرف على حجم الأسرة الأمثل بالنسبة للمرأة العاملة.

منهجية التحليل: تستخدم هذه الدراسة منهج المسح الاجتماعي Social Survey Method بطريقة العينة العشوائية، وهو المنهج المناسب لهذه الدراسة.

مصادر البيانات: قامت الباحثة بإجراء الدراسة على مجموعة من النساء العاملات في عدد من المدارس التابعة لمكتب الإشراف في جنوب مدينة الرياض، وبعد حصر المدارس التابعة لمكتب الإشراف في جنوب الرياض والبالغ عددها مئة وخمس وعشرون مدرسة، قامت الباحثة بكتابة أسماء المدارس على قصاصات من الورق، وعن طريق القرعة تم اختيار ست قصاصات بأسماء المدارس التي سوف تكون عينة البحث وهي كالتالي: المدرسة الأولى/ 213، المدرسة الثانية/ رواد العلوم، المدرسة الثالثة/ 16، المدرسة الرابعة/ 102، المدرسة الخامسة/ راية الفرقان، المدرسة السادسة/ 109. بعد ذلك تم توزيع خمسة وثلاثين استبيان لكل مدرسة، فكان العائد من المدرسة الأولى 30 استبيان، والعائد من المدرسة الثانية 16 والعائد من المدرسة الثالثة 21 والعائد من المدرسة الرابعة 25 والعائد من المدرسة الخامسة 33 والعائد من المدرسة السادسة 27 استبيان. وبذلك فقد بلغ حجم العينة 153 موظفة من جميع ما سبق.

أدوات جمع البيانات: قامت الباحثة باستخدام أداة (الاستبانة) لجمع البيانات باعتبارها أداة تتفق وطبيعة موضوع البحث ونوع الدراسة والمنهج المستخدم.

حدود الدراسة:

- المجال البشري: تتكون عينة الدراسة من النساء السعوديات العاملات في عدد من المدارس التابعة لمكتب الإشراف في جنوب الرياض، وهي: المدرسة الأولى/ 213، المدرسة الثانية/ رواد العلوم، المدرسة الثالثة/ 16، المدرسة الرابعة/ 102، المدرسة الخامسة/ راية الفرقان، المدرسة السادسة/ 109.
- المجال المكاني: يتمثل في المدارس التابعة لمكتب الإشراف في جنوب الرياض، بالتطبيق على المدارس التالية: المدرسة 213، مدرسة رواد العلوم، المدرسة 16، المدرسة 102، مدرسة راية الفرقان، المدرسة 109.
- المجال الزمني: وهي الفترة المحددة لجمع البيانات من الميدان والتي امتدت لمدة (ثلاثين يوماً) من 1434/1/23هـ إلى 1434/2/23هـ.

طريقة تصميم الأداة:

- وفقاً للضوابط المنهجية المعتمدة في تصميم أدوات جمع البيانات قامت الباحثة بالخطوات التالية:
- الاطلاع على كيفية تصميم أداة الاستبانة في مراجع البحث الاجتماعي، ومراجعة الدراسات والبحوث السابقة وما تضمنته من أدوات لجمع البيانات، والخطوات التي اتبعها الباحثون في تصميم تلك الأدوات للاستفادة من كل ذلك في طريقة وخطوات تصميم أداة البحث.
 - إعداد الصورة المبدئية للاستبانة المزمع استخدامها في جمع بيانات الدراسة وذلك وفقاً لتوجيهات الاستاذ المشرف على البحث، وفي ضوء موضوع الدراسة وأهدافها والتساؤلات التي انطلقت منها، بحيث تصمم الاستبانة بالطريقة التي تكفل الإجابة على التساؤلات وتحقيق الأهداف.

- تم عرض الصورة المبدئية للاستبانة على الاستاذ المشرف، حيث قدم للباحثة بعض التوجيهات والتعديلات التي ينبغي ادخالها على الاستبانة، وقامت الباحثة بإجراء تلك التعديلات.
 - تم التأكد من الصدق الظاهري لأداة البحث وذلك بعرضها على اثنان من الأساتذة المحكمين من أعضاء هيئة التدريس بكلية العلوم الاجتماعية، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، وقامت الباحثة بإجراء بعض التعديلات وفقاً لملاحظات الأساتذة المحكمين.
 - وتضمنت الصورة النهائية للاستبانة مجموعة من البنود احتوى كل منها على مجموعة من الأسئلة، وذلك على النحو التالي:
- 1- البيانات الأولية:

- وتتضمن مجموعة من الأسئلة حول البيانات المعرفة بالمبحوث، منها:
- العمر، الحالة الاجتماعية، مستوى التعليم، المسمى الوظيفي، عدد ساعات العمل، عدد سنوات الخبرة، الدخل الشهري، مصادر الدخل الشهري، نوع السكن، ملكية السكن، المستوى التعليمي للزوج، عدد الأبناء (إن وجد)، هل توفي لك مواليد قبل أن يتموا عامهم الأول، كم العدد المثالي للأبناء في الأسرة، هل تستخدمين وسائل تنظيم الأسرة (الحمل)، هل ترغبين في إنجاب مزيد من الأطفال.
- 2- بيانات متعلقة بالدراسة:
1. أهم العوامل الاجتماعية المؤثرة على حجم الأسرة بالنسبة للمرأة العاملة، ويتكون من (10) عبارات
 2. أهم العوامل الاقتصادية المؤثرة على حجم الأسرة بالنسبة للمرأة العاملة، ويتكون من (6) عبارات.
 3. قياس درجة التدين، ويتكون من (9) عبارات.

صدق الاتساق الداخلي لأداة الدراسة:

تم حساب صدق الاتساق الداخلي باستخدام معامل ارتباط بيرسون بين كل فقرة من عبارات المحور وإجمالي المحور الذي تنتهي إليه.

جدول رقم (1) معاملات ارتباط بيرسون للمحور الأول (أهم العوامل الاجتماعية المؤثرة على حجم الأسرة بالنسبة للمرأة العاملة) بالدرجة الكلية للمحور

رقم العبارة	معامل الارتباط	رقم العبارة	معامل الارتباط
1	.342**	6	.379**
2	.457**	7	.383**
3	.453**	8	.325**
4	.642**	9	.616**
5	.612**	10	.330**

** دال عند مستوى 0.01

جدول رقم (2) معاملات ارتباط بيرسون للمحور الثاني (أهم العوامل الاقتصادية المؤثرة على حجم الأسرة بالنسبة للمرأة العاملة) بالدرجة الكلية للمحور

رقم العبارة	معامل الارتباط	رقم العبارة	معامل الارتباط
1	.622**	4	.411**
2	.587**	5	.698**

رقم العبارة	معامل الارتباط	رقم العبارة	معامل الارتباط
3	.715**	6	.687**

** دال عند مستوى 0.01

جدول رقم (3) معاملات ارتباط بيرسون للمحور الثالث (درجة التدين) بالدرجة الكلية للمحور

رقم العبارة	معامل الارتباط	رقم العبارة	معامل الارتباط
1	.435**	6	.591**
2	.595**	7	.507**
3	.744**	8	.232**
4	.732**	9	.518**
5	.308**	-	

** دال عند مستوى 0.01

يتضح من خلال الجداول رقم (1، 2، 3) أن جميع العبارات دالة عند مستوى 0.01 وهذا يعطي دلالة على ارتفاع معاملات الاتساق الداخلي، كما يشير إلى مؤشرات صدق مرتفعة وكافية يمكن الوثوق بها في تطبيق الدراسة الحالية.

ثبات أداة الدراسة:

قامت الباحثة بقياس ثبات أداة الدراسة باستخدام معامل ثبات الفاكرونباخ، والجدول رقم (4) يوضح معامل الثبات لمحاور أداة الدراسة وهي:

جدول رقم (4) معامل ألفا كرونباخ لقياس ثبات أداة الدراسة

الرقم	المحور	ألفا كرونباخ
1	أهم العوامل الاجتماعية المؤثرة على حجم الأسرة بالنسبة للمرأة العاملة	.746
2	أهم العوامل الاقتصادية المؤثرة على حجم الأسرة بالنسبة للمرأة العاملة	.702
3	درجة التدين	.783
	الثبات الكلي	.753

يوضح الجدول رقم (4) أن مقياس الدراسة يتمتع بثبات مقبول إحصائياً، حيث بلغت قيمة معامل الثبات الكلية (ألفا) (0.753) وهي درجة ثبات عالية، كما تراوحت معاملات ثبات أداة الدراسة ما بين (0.702، 0.783)، وهي معاملات ثبات مرتفعة يمكن الوثوق بها في تطبيق الدراسة الحالية.

الأساليب الإحصائية:

لتحقيق أهداف الدراسة وتحليل البيانات التي تم تجميعها، فقد تم استخدام العديد من الأساليب الإحصائية المناسبة باستخدام الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية Statistical Package for Social Sciences والتي يرمز لها اختصاراً بالرمز (SPSS).

وذلك بعد أن تم ترميز وإدخال البيانات إلى الحاسب الآلي، ولتحديد طول خلايا المقياس الخماسي (الحدود الدنيا والعليا) المستخدم في محاور الدراسة، تم حساب المدى (3-1=2)، ثم تقسيمه على عدد خلايا المقياس

للحصول على طول الخلية الصحيح أي $(0.66 = 3/2)$ بعد ذلك تم إضافة هذه القيمة إلى أقل قيمة في المقياس (أو بداية المقياس وهي الواحد الصحيح) وذلك لتحديد الحد الأعلى لهذه الخلية، وهكذا أصبح طول الخلايا كما يأتي:

- من 1 إلى 1.66 يمثل (غير موافقة) نحو كل عبارة باختلاف المحور المراد قياسه.
- من 1.67 إلى 2.33 يمثل (موافق إلى حد ما) نحو كل عبارة باختلاف المحور المراد قياسه.
- من 2.34 إلى 3.0 يمثل (موافق) نحو كل عبارة باختلاف المحور المراد قياسه.

وبعد ذلك تم حساب المقاييس الإحصائية التالية:

1. معامل ارتباط بيرسون (Person Correlation)، للتحقق من صدق أداة الدراسة، وذلك بإيجاد العلاقة بين كل عبارة والدرجة الكلية للمحور الذي تنتمي إليه، وكذلك للتحقق من العلاقة بين خصائص المرأة العاملة والاتجاه نحو الحجم الأمثل للأسرة.
2. معامل ألفا كرونباخ (Cronbach's alpha)، للتحقق من ثبات أداة الدراسة
3. التكرارات والنسب المئوية للتعرف على الخصائص الشخصية والوظيفية لأفراد عينة الدراسة وتحديد استجابات أفرادها تجاه عبارات المحاور الرئيسة التي تتضمنها أداة الدراسة.
4. المتوسط الحسابي " Mean " وذلك لمعرفة مدى ارتفاع أو انخفاض استجابات أفراد الدراسة عن المحاور الرئيسة (متوسطات العبارات)، مع العلم بأنه يفيد في ترتيب المحاور حسب أعلى متوسط حسابي.
5. تم استخدام الانحراف المعياري "Standard Deviation" للتعرف على مدى انحراف استجابات أفراد الدراسة لكل عبارة من عبارات متغيرات الدراسة، ولكل محور من المحاور الرئيسة عن متوسطها الحسابي. ويلاحظ أن الانحراف المعياري يوضح التشتت في استجابات أفراد عينة الدراسة لكل عبارة من عبارات متغيرات الدراسة، إلى جانب المحاور الرئيسة، فكلما اقتربت قيمته من الصفر تركزت الاستجابات وانخفض تشتتها بين المقياس.

4. عرض نتائج الدراسة ومناقشتها.

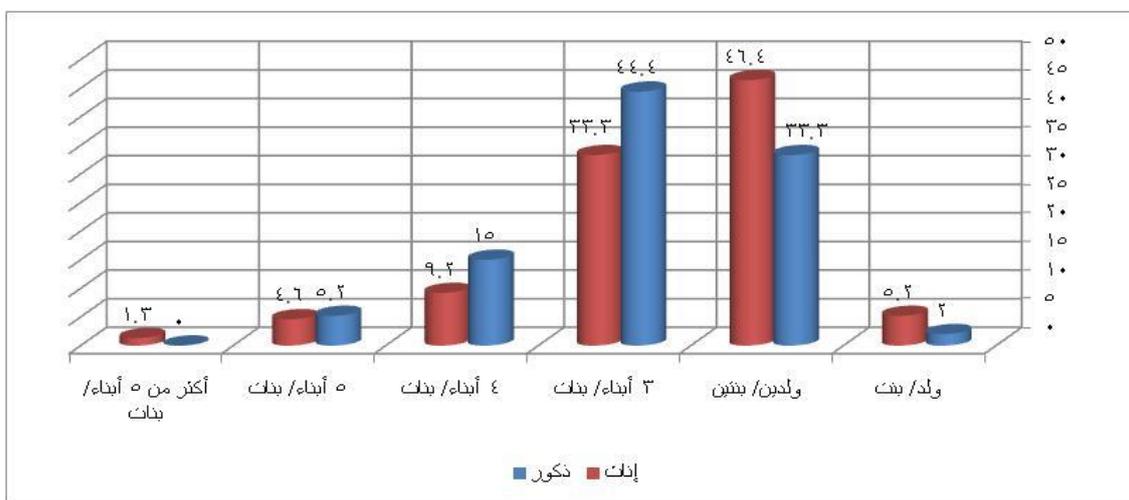
- إجابة السؤال الأول: ما هو الحجم الأمثل للأسرة بالنسبة للمرأة العاملة؟ وللإجابة على التساؤل السابق قامت الباحثة بحساب التكرارات والنسب المئوية للحجم الأمثل للأسرة بالنسبة للمرأة العاملة، وذلك كما يلي:

جدول رقم (5) توزيع أفراد عينة الدراسة وفقاً للحجم الأمثل للأسرة

الفئات	ذكور		إناث	
	التكرارات	النسبة المئوية	التكرارات	النسبة المئوية
ذكر/ انثى	3	2.0	8	5.2
ذكورين/ انثيين	51	33.3	71	46.4
3 ذكور/ إناث	68	44.4	51	33.3
4 ذكور/ إناث	23	15.0	14	9.2
5 ذكور/ إناث	8	5.2	7	4.6
أكثر من 5 ذكور/ إناث	-	-	2	1.3
الإجمالي	153	100.0	153	100.0

يوضح الجدول رقم (5) توزيع أفراد عينة الدراسة وفقاً لمتغير الحجم الأمثل للأسرة، حيث أن متوسط العدد الأمثل من الذكور (2.8) أي (3.0) ذكور، كما أن متوسط الحجم الأمثل من الإناث (2.6) أي (3.0) إناث، كما أن متوسط الحجم الأمثل الكلي (ذكور وإناث) (6) أولاد.

حيث أن هناك (68) سيدة بنسبة (44.4%) يرون أن العدد الأمثل من الذكور (3)، في المقابل هناك (51) سيدة بنسبة (33.3%) يرون أن العدد الأمثل من الإناث (3)، وهناك (51) سيدة بنسبة (33.3%) يرون أن العدد الأمثل من الذكور (2)، في المقابل هناك (71) سيدة بنسبة (46.4%) يرون أن العدد الأمثل من الإناث (2)، إضافة إلى ذلك فإن هناك (23) سيدة بنسبة (15.0%) يرون أن العدد الأمثل من الذكور (4)، في المقابل هناك (14) سيدة بنسبة (9.2%) يرون أن العدد الأمثل من الإناث (4)، وهناك (8) سيدات بنسبة (5.2%) يرون أن العدد الأمثل من الذكور (5)، في المقابل ترى (7) سيدات أن العدد الأمثل من الإناث (5)، كما أن هناك (3) سيدات بنسبة (2.0%) يرون أن العدد الأمثل من الذكور (ولد واحد)، وفي المقابل هناك (8) سيدات بنسبة (5.2%) يرون أن العدد الأمثل من الإناث (بنت واحدة)، وفي الأخير هناك (سيدتين) بنسبة (1.3%) يرون أن العدد الأمثل من الإناث (أكثر من خمسة).



شكل رقم (1) توزيع أفراد عينة الدراسة وفقاً للحجم الأمثل للأسرة

• إجابة السؤال الثاني: ما أهم العوامل الاجتماعية المؤثرة على حجم الأسرة؟ وللإجابة على التساؤل السابق قامت الباحثة بحساب التكرارات والنسب المئوية والمتوسطات الحسابية والانحراف المعياري لإجابات أفراد عينة الدراسة نحو أهم العوامل الاجتماعية المؤثرة على حجم الأسرة، كما تم ترتيب هذه العبارات حسب المتوسط الحسابي لكلاً منها، وذلك كما يلي:

جدول رقم (6) التكرارات والنسب المئوية والمتوسطات الحسابية والانحراف المعياري لإجابات أفراد عينة الدراسة نحو أهم العوامل الاجتماعية المؤثرة على حجم الأسرة

م	العبارات	ك & %	درجة الموافقة		المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب
			موافق	غير موافق			
1	يناسبني حجم الأسرة الصغير.	ك	76	56	2.36	0.71	3
		%	49.7	36.6			

م	العبارات	ك & %	درجة الموافقة		الترتيب	الانحراف المعياري المتوسط الحسابي
			موافق إلى حد ما	غير موافق		
2	تدخل الأهل في إنجاب الأبناء يجعلني أفكر في زيادة عدد الأبناء.	ك	42	96	7	0.67
		%	9.8	62.7		
3	أفكر في الإنجاب نظراً لفقداني طفل أو أكثر.	ك	22	108	8	0.74
		%	15.0	70.6		
4	أشعر بأن حجم الأسرة الصغير أفضل بسبب طول ساعات دوامي.	ك	52	46	4	0.81
		%	35.9	30.1		
5	طبيعة عملي تجعلني لا أفكر في إنجاب عدد كبير من الأطفال.	ك	49	58	5	0.82
		%	30.1	37.9		
6	أشارك زوجي في قرار إنجاب الأطفال.	ك	33	9	1	0.58
		%	72.5	5.9		
7	أفكر في إنجاب المزيد من الأبناء خوفاً من نظرة المجتمع السلبية.	ك	17	123	10	0.61
		%	8.5	80.4		
8	تفضيل المجتمع إنجاب مواليد ذكور يجعلني أفكر في إنجاب المزيد.	ك	39	100	9	0.66
		%	9.2	65.4		
9	حجم الأسرة الكبير يعيق نجاحي المهني.	ك	49	72	6	0.78
		%	20.9	47.1		
10	يشجعني زوجي على استخدام وسائل تنظيم الأسرة.	ك	46	15	2	0.67
		%	60.1	9.8		
-	المتوسط الحسابي					0.71

يتضح من الجدول رقم (6) ما يلي:

يتضمن محور العوامل الاجتماعية المؤثرة على حجم الأسرة (10) عبارات، جاءت (3) عبارات بدرجة (موافق)، وهي العبارات رقم (6، 10، 1)، حيث أن المتوسطات الحسابية لهم بين (2.36، 2.67)، وهذه المتوسطات تقع بالفئة الثالثة من فئات المقياس المتدرج الثلاثي والتي تتراوح ما بين (2.34 إلى 3.0)، في حين جاءت (3) عبارات بدرجة (موافق إلى حد ما)، وهي العبارات رقم (4، 5، 9) حيث تراوحت المتوسطات الحسابية لهم بين (1.74، 2.06)، وهذه المتوسطات تقع بالفئة الثانية من فئات المقياس المتدرج الثلاثي والتي تتراوح ما بين (1.67 إلى 2.33)، وجاءت العبارات الأخرى بدرجة (غير موافق)، حيث تراوحت المتوسطات الحسابية لهم بين (1.28، 1.47)، وهذه المتوسطات تقع بالفئة الأولى من فئات المقياس المتدرج الثلاثي والتي تتراوح ما بين (1.0 إلى 1.66)، وتشير النتيجة السابقة إلى تفاوت وجهات نظر أفراد عينة الدراسة نحو أهم العوامل الاجتماعية المؤثرة على حجم الأسرة بالنسبة للمرأة العاملة. 1. جاءت الفقرة رقم (6) وهي (أشارك زوجي في قرار إنجاب الأطفال) بالمرتبة الأولى بين العبارات الخاصة بأهم العوامل الاجتماعية المؤثرة على حجم الأسرة بالنسبة للمرأة العاملة، بمتوسط حسابي (2.67) وانحراف معياري (0.58)، وهذا يدل على أن هناك موافقة بين أفراد عينة الدراسة على أنهن يشاركن زوجهن في قرار

- إنجاب الأطفال، وقد اتفقت نتيجة الدراسة الحالية مع نتيجة دراسة (عزيز، 1981م) والتي توصلت على أن الزوجات العاملات أكثر مشاركة في اتخاذ القرارات الأسرية من غير العاملات.
2. جاءت الفقرة رقم (10) وهي (يشجعني زوجي على استخدام وسائل تنظيم الأسرة) بالمرتبة الثانية بين العبارات الخاصة بأهم العوامل الاجتماعية المؤثرة على حجم الأسرة بالنسبة للمرأة العاملة، بمتوسط حسابي (2.50) وانحراف معياري (0.67)، وهذا يدل على أن هناك موافقة بين أفراد عينة الدراسة على أن زوجهن يشجعهن على استخدام وسائل تنظيم الأسرة.
3. جاءت الفقرة رقم (1) وهي (يناسبني حجم الأسرة الصغير) بالمرتبة الثالثة بين العبارات الخاصة بأهم العوامل الاجتماعية المؤثرة على حجم الأسرة بالنسبة للمرأة العاملة، بمتوسط حسابي (2.36) وانحراف معياري (0.71)، وهذا يدل على أن هناك موافقة بين أفراد عينة الدراسة على أن حجم الأسرة الصغيرة يناسبهن.
4. جاءت الفقرة رقم (4) وهي (أشعر بأن حجم الأسرة الصغير أفضل بسبب طول ساعات دوامي) بالمرتبة الرابعة بين العبارات الخاصة بأهم العوامل الاجتماعية المؤثرة على حجم الأسرة بالنسبة للمرأة العاملة، بمتوسط حسابي (2.06) وانحراف معياري (0.81)، وهذا يدل على أن هناك موافقة إلى حد ما بين أفراد عينة الدراسة على أنهم يشعرون بأن حجم الأسرة الصغير أفضل لهم بسبب طول ساعات دوامهن.
5. جاءت الفقرة رقم (5) وهي (طبيعة عملي تجعلني لا أفكر في إنجاب عدد كبير من الأطفال) بالمرتبة الخامسة بين العبارات الخاصة بأهم العوامل الاجتماعية المؤثرة على حجم الأسرة بالنسبة للمرأة العاملة، بمتوسط حسابي (1.92) وانحراف معياري (0.82)، وهذا يدل على أن هناك موافقة إلى حد ما بين أفراد عينة الدراسة على أن طبيعة عملهم تجعلهم لا يفكرون في إنجاب عدد كبير من الأطفال.
6. جاءت الفقرة رقم (9) وهي (حجم الأسرة الكبير يعيق نجاحي المهني) بالمرتبة السادسة بين العبارات الخاصة بأهم العوامل الاجتماعية المؤثرة على حجم الأسرة بالنسبة للمرأة العاملة، بمتوسط حسابي (1.74) وانحراف معياري (0.78)، وهذا يدل على أن هناك موافقة إلى حد ما بين أفراد عينة الدراسة على أن حجم الأسرة الكبير يعيق نجاحهن المهني.
7. جاءت الفقرة رقم (2) وهي (تدخل الأهل في إنجاب الأبناء يجعلني أفكر في زيادة عدد الأبناء) بالمرتبة السابعة بين العبارات الخاصة بأهم العوامل الاجتماعية المؤثرة على حجم الأسرة بالنسبة للمرأة العاملة، بمتوسط حسابي (1.47) وانحراف معياري (0.67)، وهذا يدل على أن هناك عدم موافقة بين أفراد عينة الدراسة على أن تدخل الأهل في إنجاب الأبناء يجعلهم يفكرون في زيادة عدد الأبناء.
8. جاءت الفقرة رقم (8) وهي (تفضيل المجتمع لإنجاب مواليد ذكور يجعلني أفكر في إنجاب المزيد) بالمرتبة الثامنة بين العبارات الخاصة بأهم العوامل الاجتماعية المؤثرة على حجم الأسرة بالنسبة للمرأة العاملة، بمتوسط حسابي (1.44) وانحراف معياري (0.66)، وهذا يدل على أن هناك عدم موافقة بين أفراد عينة الدراسة على أن تفضيل المجتمع لإنجاب مواليد ذكور يجعلهم يفكرون في إنجاب المزيد.
9. جاءت الفقرة رقم (3) وهي (أفكر في الإنجاب نظراً لفقداني طفل أو أكثر) بالمرتبة التاسعة بين العبارات الخاصة بأهم العوامل الاجتماعية المؤثرة على حجم الأسرة بالنسبة للمرأة العاملة، بمتوسط حسابي (1.44) وانحراف معياري (0.74)، وهذا يدل على أن هناك عدم موافقة بين أفراد عينة الدراسة على أنهم يفكرون في الإنجاب نظراً لفقدانهم طفل أو أكثر.
10. جاءت الفقرة رقم (7) وهي (أفكر في إنجاب المزيد من الأبناء خوفاً من نظرة المجتمع السلبية) بالمرتبة العاشرة بين العبارات الخاصة بأهم العوامل الاجتماعية المؤثرة على حجم الأسرة بالنسبة للمرأة العاملة، بمتوسط

حسابي (1.28) وانحراف معياري (0.61)، وهذا يدل على أن هناك عدم موافقة بين أفراد عينة الدراسة على أنهم يفكرون في إنجاب المزيد من الأبناء خوفاً من نظرة المجتمع السلبية. يبلغ المتوسط الحسابي العام (1.89)، وهذا يدل على أن هناك موافقة إلى حد ما بين أفراد عينة الدراسة على العوامل الاجتماعية المؤثرة على حجم الأسرة، ومن أهم تلك العوامل (مشاركة الزوج في قرار إنجاب الأطفال وكذلك تشجيع الزوج على استخدام وسائل تنظيم الأسرة ومناسبة حجم الأسرة الصغيرة لهم إضافة إلى شعورهن بأن حجم الأسرة الصغيرة أفضل بسبب طول ساعات دوامهن وكذلك أن طبيعة عملهن تجعلهن لا يفكرن في إنجاب عدد كبير من الأطفال).

• إجابة السؤال الثالث: ما أهم العوامل الاقتصادية المؤثرة على حجم الأسرة؟

وللإجابة على التساؤل السابق قامت الباحثة بحساب التكرارات والنسب المئوية والمتوسطات الحسابية والانحراف المعياري لإجابات أفراد عينة الدراسة نحو أهم العوامل الاقتصادية المؤثرة على حجم الأسرة، كما تم ترتيب هذه العبارات حسب المتوسط الحسابي لكلاً منها، وذلك كما يلي:

جدول رقم (7) التكرارات والنسب المئوية والمتوسطات الحسابية والانحراف المعياري لإجابات أفراد عينة الدراسة نحو أهم العوامل الاقتصادية المؤثرة على حجم الأسرة

م	العبارات	ك & %	درجة الموافقة			المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب
			موافق	موافق إلى حد ما	غير موافق			
1	يساعد حجم الأسرة الصغير على تأمين مستقبل أفضل لأطفالي.	ك	86	44	23	2.41	0.74	1
		%	56.2	28.8	15.0			
2	إنجاب عدد كبير من الأطفال يشكل مصدر تكلفة على الأسرة.	ك	49	72	32	2.11	0.72	3
		%	32.0	47.1	20.9			
3	ارتفاع تكاليف التعليم الجيد يجعلني أفكر في إنجاب عدد أقل من الأبناء.	ك	60	52	41	2.12	0.81	2
		%	39.2	34.0	26.8			
4	إنجاب عدد أكبر من الأبناء يشكل مصدر دخل ومنفعة حين يكبرون.	ك	48	60	45	2.02	0.78	5
		%	31.4	39.2	29.4			
5	ارتفاع تكاليف المعيشة في الوقت الراهن يجعلني أفكر في إنجاب عدد أقل من الأبناء.	ك	52	56	45	2.05	0.80	4
		%	34.0	36.6	29.4			
6	أرى بأن دخل الأسرة لا يكفي لإنجاب المزيد من الأطفال.	ك	34	53	66	1.79	0.78	6
		%	22.2	34.6	43.1			
-	المتوسط الحسابي				2.08	0.77	-	

يتضح من الجدول رقم (7) ما يلي:

يتضمن محور العوامل الاقتصادية المؤثرة على حجم الأسرة (6) عبارات، جاءت (فقرة واحدة) بدرجة (موافق)، وهي الفقرة رقم (1)، حيث أن المتوسط الحسابي لها (2.41)، وهو متوسط يقع بالفئة الثالثة من فئات المقياس المدرج الثلاثي والتي تتراوح ما بين (2.34 إلى 3.0)، في حين جاءت العبارات الأخرى بدرجة (موافق إلى حد ما)، حيث تتراوح المتوسطات الحسابية لهم بين (1.79، 2.12)، وهذه المتوسطات تقع بالفئة الثانية من فئات المقياس

المتدرج الثلاثي والتي تتراوح ما بين (1.67 إلى 2.33)، وتشير النتيجة السابقة إلى تفاوت وجهات نظر أفراد عينة الدراسة نحو أهم العوامل الاقتصادية المؤثرة على حجم الأسرة بالنسبة للمرأة العاملة.

1. جاءت الفقرة رقم (1) وهي (يساعد حجم الأسرة الصغير على تأمين مستقبل أفضل لأطفال) بالمرتبة الأولى بين العبارات الخاصة بأهم العوامل الاقتصادية المؤثرة على حجم الأسرة بالنسبة للمرأة العاملة، بمتوسط حسابي (2.41) وانحراف معياري (0.74)، وهذا يدل على أن هناك موافقة بين أفراد عينة الدراسة على أن حجم الأسرة الصغير يساعد على تأمين مستقبل أفضل للأطفال.

2. جاءت الفقرة رقم (3) وهي (ارتفاع تكاليف التعليم الجيد يجعلني أفكر في إنجاب عدد أقل من الأبناء) بالمرتبة الثانية بين العبارات الخاصة بأهم العوامل الاقتصادية المؤثرة على حجم الأسرة بالنسبة للمرأة العاملة، بمتوسط حسابي (2.12) وانحراف معياري (0.81)، وهذا يدل على أن هناك موافقة إلى حد ما بين أفراد عينة الدراسة على أن ارتفاع تكاليف التعليم الجيد يجعلهم يفكرون في إنجاب عدد أقل من الأبناء.

3. جاءت الفقرة رقم (2) وهي (إنجاب عدد كبير من الأطفال يشكل مصدر تكلفة على الأسرة) بالمرتبة الثالثة بين العبارات الخاصة بأهم العوامل الاقتصادية المؤثرة على حجم الأسرة بالنسبة للمرأة العاملة، بمتوسط حسابي (2.11) وانحراف معياري (0.72)، وهذا يدل على أن هناك موافقة إلى حد ما بين أفراد عينة الدراسة على أن إنجاب عدد كبير من الأطفال يشكل مصدر تكلفة على الأسرة.

4. جاءت الفقرة رقم (5) وهي (ارتفاع تكاليف المعيشة في الوقت الراهن يجعلني أفكر في إنجاب عدد أقل من الأبناء) بالمرتبة الرابعة بين العبارات الخاصة بأهم العوامل الاقتصادية المؤثرة على حجم الأسرة بالنسبة للمرأة العاملة، بمتوسط حسابي (2.05) وانحراف معياري (0.80)، وهذا يدل على أن هناك موافقة إلى حد ما بين أفراد عينة الدراسة على أن ارتفاع تكاليف المعيشة في الوقت الراهن يجعلهم يفكرون في إنجاب عدد أقل من الأبناء.

5. جاءت الفقرة رقم (4) وهي (إنجاب عدد أكبر من الأبناء يشكل مصدر دخل ومنفعة حين يكبرون) بالمرتبة الخامسة بين العبارات الخاصة بأهم العوامل الاقتصادية المؤثرة على حجم الأسرة بالنسبة للمرأة العاملة، بمتوسط حسابي (2.02) وانحراف معياري (0.78)، وهذا يدل على أن هناك موافقة إلى حد ما بين أفراد عينة الدراسة على أن إنجاب عدد أكبر من الأبناء يشكل مصدر دخل ومنفعة حين يكبرون.

6. جاءت الفقرة رقم (6) وهي (أرى بأن دخل الأسرة لا يكفي لإنجاب المزيد من الأطفال) بالمرتبة السادسة بين العبارات الخاصة بأهم العوامل الاقتصادية المؤثرة على حجم الأسرة بالنسبة للمرأة العاملة، بمتوسط حسابي (1.79) وانحراف معياري (0.78)، وهذا يدل على أن هناك موافقة إلى حد ما بين أفراد عينة الدراسة على أنهم يرون أن دخل الأسرة لا يكفي لإنجاب المزيد من الأطفال.

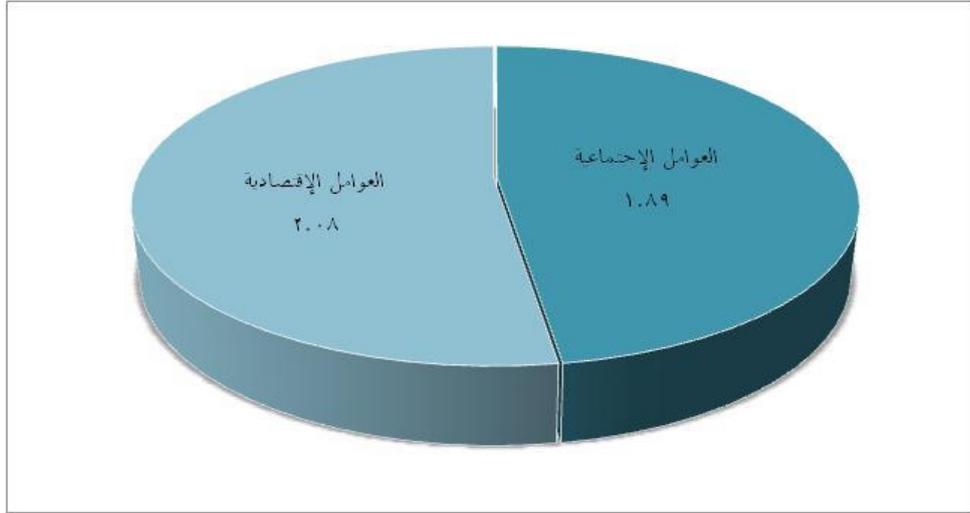
يبلغ المتوسط الحسابي العام (2.08)، وهذا يدل على أن هناك موافقة إلى حد ما بين أفراد عينة الدراسة على العوامل الاقتصادية المؤثرة على حجم الأسرة، ومن أهم تلك العوامل (أن حجم الأسرة الصغيرة يساعد على تأمين مستقبل أفضل لأطفالهن إضافة إلى أن ارتفاع تكاليف التعليم الجيد يجعلهم يفكرون في إنجاب عدد أقل من الأبناء وكذلك أن إنجاب عدد كبير من الأطفال يشكل مصدر تكلفة على الأسرة وأن ارتفاع تكاليف المعيشة في الوقت الراهن تجعلهم يفكرون في إنجاب عدد أقل من الأبناء).

ومن خلال العرض السابق للعوامل الاجتماعية والاقتصادية المؤثرة على حجم الأسرة بالنسبة للمرأة العاملة، نجد أنها جاءت كما يلي:

جدول رقم (8) العوامل الاجتماعية والاقتصادية المؤثرة على حجم الأسرة

م	العوامل الاقتصادية والاجتماعية المؤثرة على حجم الأسرة	المتوسط الحسابي	الترتيب
1	العوامل الاجتماعية المؤثرة على حجم الأسرة للمرأة العاملة	1.89	2
2	العوامل الاقتصادية المؤثرة على حجم الأسرة للمرأة العاملة	2.08	1
-	المتوسط العام	1.89	-

يتضح من خلال الجدول رقم (8) أن هناك موافقة إلى حد بين أفراد عينة الدراسة على العوامل المؤثرة على حجم الأسرة، حيث جاءت العوامل الاقتصادية بالمرتبة الأولى بمتوسط درجة موافقة (2.08)، تليها العوامل الاجتماعية بمتوسط (1.89).



شكل رقم (2) العوامل الاجتماعية والاقتصادية المؤثرة على حجم الأسرة

- إجابة السؤال الرابع: هل هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين خصائص المرأة العاملة (العمر، درجة التعليم، درجة التدين، ساعات عمل المرأة) والاتجاه نحو الحجم الأمثل للأسرة؟ وللإجابة على التساؤل السابق استخدمت الباحثة معامل ارتباط بيرسون، وذلك كما يتضح من خلال الجدول رقم (27)

جدول رقم (9) معامل ارتباط بيرسون للعلاقة بين خصائص المرأة العاملة والاتجاه نحو الحجم الأمثل للأسرة

الاتجاه نحو الحجم الأمثل للأسرة	خصائص المرأة العاملة
.160	العمر
-.027-	مستوى التعليم
-.067-	درجة التدين
-.069-	ساعات العمل

يتضح من خلال الجدول رقم (9) أنه لا توجد هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين خصائص المرأة العاملة والمتمثلة في (العمر، المستوى التعليمي، درجة التدين، ساعات العمل) واتجاههن نحو الحجم الأمثل للأسرة، وقد اختلفت نتيجة الدراسة الحالية مع نتيجة دراسة (لطفي، 1988م) والتي توصلت إلى أن هناك علاقة عكسية بين

حجم الأسرة والمتغيرات الاجتماعية لأفراد عينة الدراسة، كما اختلفت نتيجة الدراسة مع نتيجة دراسة (الحميدي، 1994م) والتي توصلت إلى أن هناك علاقة عكسية بين المستوى التعليمي وحجم الأسرة. وتشير النتيجة السابقة إلى أن اتجاهات المرأة العاملة نحو الحجم الأمثل للأسرة، لا يتأثر بـكلاً من (العمر، المستوى التعليمي، درجة التدين، ساعات العمل).

التوصيات والمقترحات.

بناءً على النتائج التي تم التوصل إليها توصي الباحثة وتقدم ما يلي:

1. العمل على القيام بمسح وطني شامل للخصوبة في المملكة، وذلك لأهمية الخصوبة في دراسة النمو السكاني والتنبؤ به، ووضع السياسات السكانية المناسبة له.
2. لاحظت الباحثة أن هناك تحرجاً من الإجابة على بعض الأسئلة، لذلك توصي الباحثة بضرورة نشر الوعي بين أفراد المجتمع بأهمية الأبحاث الخاصة بالسكان، وما لهذه الأبحاث من أهمية في تحسين المستوى الاجتماعي والاقتصادي لجميع فئات المجتمع.
3. تكليف المراكز الصحية التابعة للأحياء بتعبئة استبانة خاصة بالخصوبة لكل أسرة تكون ضمن ملف الأسرة وتحديث كل فترة وذلك لإيجاد قاعدة بيانات على مستوى المملكة.
4. نشر الوعي بين الأسر عن طريق برامج موجهة للأسرة عبر وسائل الإعلام المرئية والمسموعة والمقروءة، بضرورة الاهتمام بتنظيم الإنجاب لما له من انعكاس إيجابي وسلي على صحة الأم والطفل.
5. اتضح من نتائج هذه الدراسة أن الغالبية العظمى من النساء يستخدمن وسائل تنظيم الأسرة، ولما لهذه الوسائل من مضار على صحة الأم وطفلها في حالة عدم استخدامها بطريقة صحيحة، ينبغي التوعية باستخداماتها الصحيحة من خلال المراكز الصحية وغيرها.

قائمة المراجع.

أولاً- المراجع بالعربية:

- أبو صبحه، كايد (1989)، أنماط الخصوبة في الأردن وبعض العوامل المؤثرة فيها، المجلة العربية للعلوم الإنسانية، 7 (33).
- أبو عيانه، فتحي (1984)، دراسات في علم السكان، طبقة (1)، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان.
- آدم، محمد سلامة (1982)، المرأة بين البيت والعمل، الطبعة (1)، سلسلة علم الاجتماع المعاصر - الكتاب التاسع والأربعون، دار المعارف، القاهرة.
- بواد قجي، عبد الرحيم؛ وعصام الخوري (2002)، علم السكان نظريات ومفاهيم، دار الرضا للنشر، دمشق، سوريا.
- التركي، سعود (1988) اتخاذ القرار في الأسرة، دراسة ميدانية على الأسرة السعودية في مدينة الرياض، رسالة دكتوراه، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض.
- الجندان، بدرية عبد الرحمن (1411)، مستويات الخصوبة واتجاهاتها في مدينة الرياض، رسالة دكتوراه غير منشورة، قسم الجغرافيا، كلية التربية للبنات، الرياض.

- حسون، تماضر زهري (1994)، دراسة تأثير المرأة على تماسك الأسرة في المجتمع العربي، المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب، الرياض.
- الحلبي، علي عبد الرزاق (1993)، علم اجتماع السكان، طبعة أولى، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان.
- الحميدي، جواهر عبد العزيز (1999)، الاختلافات المكانية للقيمة الاقتصادية لنشاط الأم العاملة وغير العاملة في مدينة الرياض، الرياض: رسالة ماجستير غير منشورة، قسم الجغرافيا، جامعة الملك سعود.
- الخولي، سناء (1984)، الزواج والعلاقات الأسرية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر.
- زريق، هدى (1987)، نظرة حول تطور دراسات الخصوبة، النشرة السكانية للجنة الاقتصادية الاجتماعية لغربي آسيا، ع 31.
- السيد، سميرة أحمد (1997)، مصطلحات علم الاجتماع، ط (1)، مكتبة الشقري، الرياض.
- الصديقي، هدى محمد (1988)، دور المرأة السعودية في اتخاذ القرارات الأسرية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة الملك سعود، الرياض.
- عبد الجواد، مصطفى خلف (2009)، دراسات في علم اجتماع السكان، دار المسيرة، مصر.
- عبد الحي، عبد الرزاق (1989)، السكان: الأسس النظرية والأبعاد الاجتماعية، ط (1)، مصر.
- عبد الفتاح، كاميليا ابراهيم (1989)، سيكولوجية المرأة العاملة، دار النهضة العربية، بيروت.
- العبيدي، ابراهيم محمد (1995)، بعض المحددات الاجتماعية والاقتصادية لمستوى الخصوبة في الأسر السعودية بمدينة الرياض، المجلة العربية للعلوم الإنسانية، 13 (50): 30 - 57.
- العتيبي، محمد كميخ (1999)، أثر بعض العوامل الاجتماعية والاقتصادية على الأولاد في الأسرة السعودية في مدينة الرياض: دراسة ميدانية، مجلة العلوم الاجتماعية، 22 (او 2): 89 - 120.
- عثمان، ابراهيم (1986)، التغيرات في الأسرة الحضرية في الأردن، مجلة العلوم الاجتماعية، مج 14، عدد 3، الكويت.
- عزيز، فريال بهجت (1981)، عمل المرأة وأثره على دورها في الأسرة، دراسة اجتماعية ميدانية على النساء العاملات وغير العاملات في مدينة بغداد، رسالة ماجستير غير منشورة.
- غيث، محمد عاطف (1993)، قاموس علم الاجتماع، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية.
- القطامي، لولوة (1983 - 1989)، طفل المرأة العاملة: الطفولة في مجتمع عربي متغير، الكتاب السنوي الأول، الجمعية الكويتية لتقدم الطفولة العربية، الكويت.
- كرادشة، منير عبد الله (2007)، السلوك الإنجابي في الأردن: دراسات ديموغرافية، المركز القومي للنشر، اربد الأردن.
- كرادشة، منير عبد الله (2009)، علم السكان: الديموغرافيا الاجتماعية، عالم الكتب الحديث، إربد.
- لطفي، طلعت إبراهيم (1988)، المستوى الاجتماعي والاقتصادي وعلاقته بحجم الأسرة في المجتمع السعودي: دراسة ميدانية لعينة من أرباب الأسر في مدينة الرياض، مجلة جامعة الملك سعود، (8 آداب)، 15 (1): 141 - 178.
- النمر، سعود محمد (1988)، المرأة السعودية العاملة: دراسة ميدانية على عينة من العاملات السعوديات في مدينة الرياض، كلية العلوم الإدارية، مركز البحوث، جامعة الملك سعود، الرياض.

ثانياً- المراجع بالإنجليزية:

- AL-Said, Abdullah A. (1998). Saudi Students Attitudes toward Fertility and Family Size, Master Thesis, Michigan State University, U.S.A.
- Cain, M (1984). "Women's Status and Fertility in Developing Countries: Son Preference and Economic Security". Working Paper No. 110. New York, Center for Policy Studies.
- Caldwell, John C. (1978). "Theory of Fertility: From High Plateau to Destabilization, "Population and Development Review 4, No. 4: 553-577.
- Caldwell, John C. (1982). "Theory of Fertility Decline. New York: Academic Press.
- Crafts, N.F.R., (1986). "Duration of Marriage, Fertility and Women's Employment Opportunities in England and Wales in 1911". Population Studies, 43:325-335.
- Hodgson, D. (1988). "Orthodoxy, and revisionism in American Demography" Population and Development review, 14, 541-542.
- Jary, David and Jary, Julia (1991), Dictionary of Sociology, Harpert Collins Publishers, U.K.
- Leibenstein, H. (1972) "Economic Backwardness and Economic Growth, Economic Motives for family limitation" Population Studies (27) n.
- McCarthy. K. 2001. World {Population Shifts: Boom or Doom? Population matters project of Rands's labor and population program.
- Ogawa, N, Retherford R.D. (1993). "The Resumption of Fertility Decline in Japan 1973- 92". Population and Development Review. 19 (4):703-741.
- Pick, J. B., Butler, E.W. and Pavgi, S. (1988). "Socioeconomic Determinants of Fertility: Selected Mexicans, 1976-1977". Social Biology, 35(1-2): 135-157.
- Rindfuss, R.R., Brewster, Kavee A.L., (1996). "Women, Work and Children: Behavioral and Attitudinal Change in the United States". Population and Development Review, 22(3): 457-482.
- Sander, William, (1992). "Catholicism and Economics of Fertility". Population Studies, 46: 477-4789.
- Sen., K. (1994) Ageing: Debates on demographic transition and social policy zed books LTD.
- Valssoff, Carol (1991). "Progress and Stagnation: Changes in Fertility and Women's Position in an Indian Village". Population Studies, 46: 195-212.
- Zaky, Hassan H.N. (1998). "Fertility, Contraception, and Work Desires with the Framework of Fertility Transition in Egypt". Annual Seminar on Population & Development. Cairo Demographic Center, 1-19.